"مخاطر السلع المقلدة وأثارها في الفقه الإسلامي"

د. جيهان الطاهر محمد عبد الحليم

الأستاذ المشارك بجامعة الحدود الشمالية

عرعر - كلية التربية والآداب - بنات

قسم الدراسات الإسلامية

مستخلص. قد أقرت الشريعة الإسلامية حقوق المستهلك من خلال تقديم المنتج الجيد، والذي يتناسب مع احتياجاته وطلبه، ووفق مواصفات ومقاييس، يشرف على تنفيذها ومراقبتها جهات مختصة موثوقة فيها، وعلى قدر عالي من الكفاءة.

من أجل ذلك وضع الإسلام ضوابط وأحكام تحمي الثقة، والتوازن بين أطراف التداول، فحرية السوق في الإسلام هي حرية منظمة بقواعد الشريعة.

إن انتشار السلع المقلدة يشكل خطراً على الإنسان والبيئة والاقتصاد بوجه عام، ويرجع سبب انتشارها إلى قلة الوعي، وضعف الدور الرقابي، والجشع المادي.

ونظراً لخطورة ظاهرة التقليد وأثارها السلبية التي تهدد الاقتصاد؛ لما تتضمنه من الكذب، والاحتيال، وأكل أموال الناس بالباطل، والأضرار الصحية المترتبة على ذلك، وإضاعة المال، وسعي لتحقيق الأمن والأمان للمجتمع المسلم؛ دعت الحاجة لبيان الأحكام الفقهية المتعلقة بالسلع المقلدة، وأخطارها، وأثارها السلبية على الأفراد والجماعات؛ الأمر الذي دفعني إلى البحث في هذا الموضوع.

ويهدف البحث عبر استخدام المنهج الوصفي التحليلي إلي بيان مخاطر السلع المقلدة، وأثارها، وأسباب انتشار السلع المقلدة في المجتمع، وعيوبه، وأخطاره.

الكلمات المفتاحية: السلع المقلدة، عيوب، أخطار، الرقابة.

المقدمة

كما أن طبيعة السوق الإسلامية أنها سوق حرة، ليس فيها احتكار، لا في السلع، ولا في المعلومات عن الأسعار، لأن الاحتكار جريمة اقتصادية.

إن إقرار الشريعة الإسلامية لحقوق المستهلك أمر صريح بتوفير الجودة في المنتج، وإبتقان العمل الإنتاجي المتصل به.

كما أن حرية السوق في الإسلام هي حرية منظمة بقواعد الشريعة التي تمثل شرط الله تعالى، وقد وضع الإسلام ضوابط تحمي الثقة، والتوازن بين أطراف التداول.

كما أن حرية السوق في الإسلام هي حرية منظمة بقواعد الشريعة التي تمثل شرط الله تعالى، وقد وضع الإسلام ضوابط تحمي الثقة، والتوازن بين أطراف التداول .

ومن الغش التغيير في المقاييس من الموازين والمكاييل، عن المقاسات الشرعية المعروفة، أو النقص فيها عند البيع، والزيادة عند الشراء، مما يعرف بالتطفيف يقول تعالى: " وَأَوْفُوا الْكَيْلَ إِذَا كِلْتُمْ وَزِنُوا بِالْقِسْطَاسِ الْمُسْتَقِيمِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا "(الإسراء: ٣٥) .

من أجل ذلك دعت الحاجة إلى بيان الأحكام الفقهية المتعلقة بالسلع المقلدة، وأخطارها، وأثارها السلبية على الأفراد والجماعات؛ الأمر الذي دفعني إلى البحث في هذا الموضوع.

إن انتشار السلع المقلدة والمغشوشة يشكل خطراً كبيراً على الإنسان والبيئة والاقتصاد بوجه عام، حيث يسهم بتأثيره السلبي في السلع الأصلية، ويرجع سبب انتشارها إلى قلة الوعي لدى المستهلك، وضعف دور المؤسسات الرقابية، والجشع المادي وضعف الوازع الديني. ويترتب عليها أن المستهلك يتحمل التكلفة المضاعفة بالإضافة للأثار السلبية

على صحته على صحته، ولردع تلك الظاهرة لابد من فرض عقوبة رادعة للمستوردين المخالفين.

أهمية الموضوع:

إن موضوع الأحكام الشرعية المتعلقة بالسلع

المقلدة من الأهمية بمكان؛ لآتي:

١. خطورة ظاهرة التقليد للسلع و أثارها السلبية التي تهدد الاقتصاد.
٢. الأبحاث في مجال التقليد للسلع محدودة في الفقه الإسلامي.
٣. إبراز دور الشريعة الإسلامية، وحمايتها لحقوق الأفراد والجماعات.
٤. تحقيق الأمن والأمان للمجتمع المسلم.
٥. إثراء المكتبة الفقهية بمثل هذه الدراسة .

تحديد مشكلة موضوع البحث:

إن السلع المقلدة وتداولها له العديد من الآثار السلبية؛ لما تتضمنه من الكذب، والاحتيال، وأكل أموال الناس بالباطل، والأضرار الصحية المترتبة على ذلك، وإضاعة المال.

وموضوع البحث يثير العديد من التساؤلات:

- ١/ ما أسباب انتشار السلع المقلدة؟
- ٢/ ما عيوب السلع المقلدة وأخطارها؟
- ٣/ ما الأحكام الفقهية المتعلقة بالسلع المقلدة؟

أهداف البحث:

يحاول الباحث من خلال الدراسة الوصول إلى تحقيق الأهداف التالية:

- توضيح مفهوم السلع المقلدة.

تناولت فيها: سلوك المستهلك، والمنتجات وظاهرة التقليد، وسلوك المستهلك اتجاه المنتجات المقلدة. ٥/ النظام القانوني للتدخل الجمركي لمكافحة التقليد. رسالة ماجستير. إعداد: بلهاري نسرين. كلية الحقوق الجزائر. تناولت فيها: الإطار القانوني للتدخل الجمركي لمكافحة التقليد، وآليات التدخل الجمركي لقمع التقليد.

ومن خلال عرض الدراسات السابقة يتضح أنها لم تتعرض لبيان الأحكام الفقهية للسلع المقلدة، والتي أصبحت ظاهرة من ظواهر العصر؛ حفظاً لمصالح الناس، وحقوقهم شباب الأمة وآمنهم، والذي اختص بالدراسة ويعتبر إضافة. وإن كان يمكن الاستفادة من هذه الدراسات وغيرها في الاسترشاد والاستشهاد خلال البحث.

فرضيات البحث:

إن للسلع المقلدة أثر سلبي كبير في المجتمع؛ لذا وضع الإسلام أحكام وتشريعات لتعامل الناس عامة؛ لتحقيق مصالح الناس، كما بين مخاطر السلع المقلدة وآثارها.

حدود البحث:

حديثي في هذا الموضوع، سيكون منصبا على بيان عيوب السلع المقلدة ومخاطرها، وبيان الأحكام الفقهية المتعلقة بالسلع المقلدة وأثارها، وأسباب انتشار السلع المقلدة، وحلول مقترحة لمواجهة ظاهرة السلع المقلدة.

• الوقوف على أسباب انتشار السلع المقلدة في المجتمع.

• بيان عيوب السلع المقلدة وأخطارها.

• الوقوف على الأحكام الفقهية المتعلقة بالسلع المقلدة.

استعراض أدبيات البحث (الدراسات السابقة):

بعد البحث واستقصاء الدراسات السابقة حول موضوع البحث، وجدت بعض الدراسات التي تعلقت بالموضوع، كالآتي:

١/ ظاهرة التقليد: المخاطر وطرق مكافحة. بحث منشور. لعبد العزيز شرابي، تناول فيه: تعريف التقليد، وتطور ظاهرة التقليد، وعوامل انتشارها، وتطورها، وخصائصها، وآثارها ومخاطرها.

٢/ الحماية الجمركية من المنتجات المستوردة المقلدة. رسالة ماجستير. لسيدومو ياسين، تناول فيه: تعريف التقليد ومظاهره، والإجراءات الجمركية اللازمة.

٣/ دور الجمارك في مكافحة جريمة التقليد في مجال الملكية الصناعية. رسالة ماجستير. إعداد: هادي لامييه وقروط محمد. جاء فيه: ظاهرة التقليد في مجال الملكية الصناعية، والتدخل الجمركي لمكافحة التقليد في مجال الملكية الصناعية.

٤/ سلوك المستهلك اتجاه المنتجات المقلدة. رسالة ماجستير. إعداد: لسود راضية جامعة منتوري - قسنطينة-كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،

المنهجية العلمية لموضوع البحث:

تعتمد الدراسة على المنهج العرضي الوصفي التحليلي وهو " المنهج القائم على جمع المعلومات حول قضية معينة لتفسيرها وتحليلها والوقوف على جوانبها المختلفة " وقد قام الباحث بتوظيف هذا المنهج أثناء جمعها للمعلومات حول موضوع الدراسة من الوثائق، والدراسات العلمية، والمؤلفات، والدوريات، بهدف وصف وتوضيح مفهوم السلع المقلدة، كما أن الباحث استخدم هذا المنهج للتعرف على أسباب ومخاطر وعيوب السلع المقلدة وأثارها، والأحكام الفقهية المتعلقة بالسلع المقلدة وأثارها.

خطة البحث:

ستقسم الدراسة إلى مقدمة، وأربعة مباحث، وخاتمة، وفهارس علمية على النحو الآتي:

المبحث الأول: بيان مفاهيم ومصطلحات البحث.

(مخاطر السلع المقلدة وأثارها في الفقه الإسلامي)

ويندرج تحته ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: مفهوم المخاطر.

المطلب الثاني: مفهوم السلع المقلدة.

المطلب الثالث: تعريف الأثر.

المبحث الثاني: عيوب السلع المقلدة و مخاطرها.

ويندرج تحته مطلبين:

المطلب الأول: عيوب السلع المقلدة.

المطلب الثاني: مخاطر السلع المقلدة .

المبحث الثالث: الأحكام الفقهية المتعلقة بالسلع

المقلدة وأثارها. ويندرج تحته أربعة مطالب:

المطلب الأول: حكم استيراد البضائع المقلدة

لأصناف (ماركات) عالمية وأثره في الفقه الإسلامي.

المطلب الثاني: حكم شراء وبيع السلع المقلدة وأثره في الفقه الإسلامي.

المطلب الثالث: حكم تصنيع السلع المقلدة وأثره في الفقه الإسلامي.

المطلب الرابع: حكم شراء السلع مجهولة المصدر وأثره في الفقه الإسلامي.

المبحث الرابع: أسباب انتشار السلع المقلدة، و حلول مقترحة لمواجهة ظاهرة السلع المقلدة.

ويندرج تحته مطلبان:

المطلب الأول: أسباب انتشار السلع المقلدة.

المطلب الثاني: حلول مقترحة لمواجهة ظاهرة السلع المقلدة.

المبحث الأول: بيان مفاهيم ومصطلحات البحث.

(مخاطر السلع المقلدة وأثارها في الفقه الإسلامي)

ويندرج تحته ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: مفهوم المخاطر:

لغة:

الخطر بفتحيتين الإشراف على الهلاك، يقال: خطر بنفسه، والخطر: السبق الذي يتراهن عليه، وخطره على كذا، وخطر الرجل أيضا: قدره ومنزلته. وخطر الرمح يخطر بالكسر خطرانا اهتز. (الرازي، ١٤٢٠هـ، ص ٩٣).

والخاطر: ما يخطر في القلب من تدبير أو أمر. وخطر بسيفه، ورمحه، وقضيبيه، وسوطه يخطر

والسلعة، بالكسر، المتاع. (الزبيدي، ١٤١٤ هـ، ص ٢١٦).

والمقلدة: لغة:

قلد فلانا عملاً تقليداً فتقلده، وهو مجاز. وقد قلدها وتقلدها. وتقلد الأمر: احتمله. (الزبيدي، ١٤١٤ هـ، ص ٧٩). وقلد: قلد الماء في الحوض واللبن في السقاء والسمن في النحي يقلده قلداً: جمعه فيه، وهم يتقالدون الماء ويتقارطون ويترقطون ويتهاجرون ويتقارصون وكذلك يترافصون أي يتناوبون، قلدت الماء في الحوض، وقلدت اللبن في السقاء أقلده قلداً إذا قدحت بقدحك من الماء ثم صببته في الحوض أو في السقاء. وقلد من الشراب في جوفه إذا شرب. وأقلد البحر على خلق كثير: ضم عليهم أي غرقهم، كأنه أغلق عليهم وجعلهم في جوفه. (ابن منظور، ١٤١٤ هـ، ص ٣٦٥).

وعرف العلماء التقليد بأنه:

أعطت المنظمة العالمية للتجارة تعريف للتقليد وفقاً للمادة 51 من الاتفاق حول: مزايا حقوق الملكية الفكرية هو: "المنتجات المقلدة تشمل جميع المنتجات بما في ذلك التغليف التابع لها، والتي تحمل بعض الخصائص أو كلها لعلامة مسجلة والتي تمس حقوق مالك أو مالكي هذه العلامة حسباً للتشريع في كل بلد، و تلحق به أضراراً مادية أو وظيفية. (شرابي، ٢٠٠٨م، ص ٢٢٤).

كما عرف التقليد بأنه: عملية إعادة إنتاج المنتجات سواء الأدبية أو الصناعية، والتي تلحق الضرر

خطراناً إذا رفعه مرة ووضعته أخرى. وخطر في مشيته يخطر خطيراً وخطراناً: رفع يديه ووضعهما. (ابن منظور، ١٤١٤ هـ، ص ٢٥٠).

وعند العلماء:

المخاطرة هي: حالة عدم التأكد المتعلقة بحصول الربح أو الخسارة. أو احتمال أن يكون توقع ما خطأ. (النحلة، ٢٠١٠م، ص ٣).

وعبر عنه ابن عابدين بأنه: الإشراف على الهلاك. (ابن عابدين، ١٤١٢ هـ، ص ٢١٣).

والبجيرمي بأنه: ارتكاب المخاوف وانتهاز الفرصة هو تحصيل المطلوب بسرعة بحيث لو تواني لم يدرك المطلوب وفسر بعضهم الانتهاز بالانتظار والفرصة بالقطعة من الزمن يدرك فيها مطلوبه. (البجيرمي، ١٣٦٩هـ)، ص ٢٢٣. فالمخاطرة تعني الإقدام على الأمر، متوقعاً الكسب أو عدمه.

المطلب الثاني: مفهوم السلع المقلدة:

السلع لغة:

السلعة، بالفتح: الشجرة في الرأس كائنة ما كانت. يقال: في رأسه سلعتان، والجمع سلعات وسلاع، والسلع اسم للجمع كحلقة وحلق، ورجل مسلوع ومنسلع. وسلع رأسه بالعصا: ضربه فشقه.

والسلعة: ما تجر به، وأيضاً العلق، وأيضاً المتاع، وجمعها السلع. والمسلع: صاحب السلعة. والسلعة، بكسر السين: الضوأة، وهي زيادة تحدث في الجسد مثل الغدة. (ابن منظور، ١٤١٤ هـ، ص ٦٨).

الأول: بمعنى النتيجة، وهو الحاصل من الشيء.
والثاني: بمعنى العلامة.
و الثالث: بمعنى الخبر. و الرابع: ما يترتب على الشيء، وهو المسمى بالحكم عند الفقهاء.
(الجرجاني، ١٩٨٣م، ص ٩).
والأثر يستعمل في كلام السلف. (التهانوي، ١٩٩٨م، ص ٦٥).
فالمراد بالأثر في بحثي ما يترتب على الشيء، من الضمان، ونحوه.

المبحث الثاني: عيوب السلع المقلدة ومخاطرها

ويندرج تحته مطلبين:

المطلب الأول: عيوب السلع المقلدة

حرم الإسلام الغش، والتدليس، والتغريب، والإسراف، والتقتير، وغير ذلك مما يجعل معاملات الناس على أحسن منهاج. (ابن عابدين، ١٤١٢ هـ، ص ٤٧، ابن الحاج، ١٤١٠ هـ، ص ١٤٩، النووي، ١٤١٢ هـ، ص ١٠٤، ابن قدامة، ١٣٨٨ هـ، ص ١٠٩، خلاف، ١٤١٤ هـ، ص ٢٠٣).

وأوجبت الشريعة الصدق بين المتعاقدين وترك الغش (الفاسي، ١٩٩٥ م، ص ٢١٣)، ومن ذلك قوله تعالى: "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِّنْكُمْ" (النساء: ٢٩)، وقوله: "وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِّنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ" (البقرة: ١٨٨)، فقد جاءت الآيات بالنهي عن أن يأكل بعضهم طعام بعض إلا

بمالك أو مالكي هذه المنتجات، ومن الناحية القانونية التقليد هو كل فعل يمس بحقوق الملكية الصناعية والفكرية. (أمين، ٢٠٠٨م، ص ٢٤، راضية، ٢٠٠٩م، ص ١١٥).

فالتقليد هو كل إعادة صنع أو تزيف لمنتج أو علامة أو براءة اختراع، دون الحصول على هذا الحق فهو إنتاج متعمد، ومضلل لمنتجات ذوات علامات تجارية أو حتى منتجات عامة الغاية من ذلك هو تحقيق الربح فقط. (أمين، ٢٠٠٨م، ص ٢٤، راضية، ٢٠٠٩م، ص ١١٥).

وعلى هذا فالتقليد عملية إعادة أو تزيف لمنتج أو علامة أو براءة اختراع، دون تصريح، مما يلحق الضرر بالمالك.

المطلب الثالث: تعريف الأثر:

الأثر لغة :

الأثر : ما بقي من رسم الشيء، قال عنه: " ثُمَّ قَفَيْنَا عَلَى آثَارِهِمْ بِرُسُلِنَا" (الحديد: ٢٧) ، والأثر: ما يستدل به على الشيء، جمعه آثار، والتأثير: إبقاء الأثر في الشيء. قال عنه: " وَأَثَارًا فِي الْأَرْضِ" (غافر: ٢١). وآثره: اختاره وفضله. واستأثر بالشيء: استبد به، وخص به نفسه. وأثره العلم وأثرته وأثارته: بقية منه تُؤثَرُ أي تروى، وتذكر. (ابن منظور، ١٤١٤ هـ، ص ٧٥. الأصفهاني، ١٤٢٢ هـ، ص ٥).

والأثر اصطلاحاً: عرفه الجرجاني (توفي ١٠١٠ هـ) بأن له أربعة معان:

المبيع على وصف نقص لو علم به المشتري امتنع عن شرائه، فكل ما كان كذلك يكون غشاً، وكل ما لا يكون كذلك لا يكون غشاً محرماً. (ابن نجيم، ١٤٢٠ هـ، ص ٣٨، الهيثمي، ١٣٥٧ هـ، ص ٣٠٧).

المطلب الثاني: مخاطر السلع المقلدة

الغش محرم في كل شيء، ومع كل أحد، وفي أي معاملة، فهو محرم في المعاملات كلها، ومحرم في الأعمال المهنية، ومحرم في الصناعات، ومحرم في العقود والبيوع وغيرها؛ لما فيه من الكذب والخداع، ولما يسببه من التشاحن والتناحر. (ابن عابدين، ١٤١٢ هـ، ص ٤٧، ابن الحاج، (١٤١٠ هـ)، ص ١٤٩، النووي، (١٤١٢ هـ)، ص ١٠٤، ابن قدامة، ١٣٨٨ هـ، ص ١٠٩، التوجيهي، ١٤٣١ هـ، ص ١٣) عن أبي هريرة رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ: (مَنْ حَمَلَ عَلَيْنَا السِّلَاحَ فَلَيْسَ مِنَّا، وَمَنْ غَشَّنَا فَلَيْسَ مِنَّا) (صحيح مسلم، ١٤٢٢ هـ، ص ٩٩). وعن أبي هريرة رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - مَرَّ عَلَى صُبْرَةٍ طَعَامٍ، فَأَدْخَلَ يَدَهُ فِيهَا، فَتَأَلَّتْ أَصَابِعُهُ بَلَلًا، فَقَالَ: (مَا هَذَا يَا صَاحِبَ الطَّعَامِ؟) قَالَ: أَصَابَتْهُ السَّمَاءُ يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَالَ: (أَفَلَا جَعَلْتَهُ فَوْقَ الطَّعَامِ كَيْ يَرَاهُ النَّاسُ؟ مَنْ غَشَّ فَلَيْسَ مِنِّي) (صحيح مسلم، ١٤٢٢ هـ، ص ٩٩). وَعَنْ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : (الْبَيْعَانِ

بشراء ونحوه مما يحل. (الطبري، ١٤٢٠ هـ، ص ٢١٧)، والسلع المقلدة يلزمها العديد من العيوب، منها ما يلي:

١/ السلع المغشوشة تخلق منافسة غير شريفة بين التجار. وقد أجمعت دول العالم على ضرورة عدم الغش التجاري، ليس ذلك بسبب الاقتصاد الأخلاقي؛ ولكن لأن الغش التجاري يغلق أسواق العالم في وجه إنتاجهم، فهي أخلاق المنفعة، وليست أخلاق القيم. (غريب، ١٩٩٨ م، ص ١٦٥).

٢/ تواصل عمليات الغش التجاري طريقها في نشر الأضرار الاجتماعية، والاقتصادية، والصحية بفعل ما تخلفه من سلبيات تزداد يوماً بعد آخر. (الطريقي، ١٤٢١ هـ، ص ١٣٤).

٢/ انتشار الغش التجاري في الكثير من المنتجات على اختلافها مثل: قطع غيار السيارات، وأدوات التجميل والملابس والأجهزة الكهربائية، لتبقى الخطورة كامنة في السلع ذات العلاقة بصحة الإنسان مثل الأدوية، والمنتجات الطبية التي لها علاقة بالتخسيس أو النحافة ونحوهما، فتحتاج إلى مكافحة من السلطات. (غريب، ١٩٩٨ م، ص ١٦٥).

٣/ تفتقد السلع المقلدة إلى الأداء الجيد، وقصر عمرها الافتراضي، بالإضافة إلى صعوبة صيانتها. (غريب، ١٩٩٨ م، ص ١٦٥).

وعلى هذا فالغش بجميع أشكاله يعتبر من أهم عيوب السلع المقلدة، وضابط الغش المحرم أن يشتمل

تسبب الأمراض المستعصية يعتبر من صور الغش والخداع. (عفانة ، ١٤٢٦ هـ ، ص ٤٢)
 ٤/ إغراق الأسواق بالسلع المقلدة والمغشوشة، والذي يؤدي إلي انتشار الرشوة، ويرجع ذلك إلى ضعف الرقابة من كافة الجهات المعنية. (صحيح مسلم، ١٤٢٢ هـ ، ص ٩٩).

فالأضرار التي تتسبب فيها السلع المغشوشة والمقلدة لا تقف عند حد، فتسبب في تكبيد الاقتصاد الوطني خسائر بالمليارات سنوياً. (شرابي، ٢٠٠٨ م، ص ٢٣٠).

المبحث الثالث: الأحكام الفقهية المتعلقة بالسلع المقلدة وأثارها .

ويندرج تحته أربعة مطالب:

المطلب الأول: حكم استيراد البضائع المقلدة لأصناف (ماركات) عالمية وأثره في الفقه الإسلامي:

استيراد البضاعة المقلدة لأصناف (ماركات) عالمية له حالتان:

الحالة الأولى: أن تخبر المشتري بحقيقة الأمر وهذا هو المطلوب شرعاً من الصدق والأمانة في البيع والشراء (ابن نجيم ، ١٤٢٠ هـ ، ص ١٩٣ ، البُغا، ١٤١٣ هـ ، ص ٤٤ ، ابن قدامة، ١٣٨٨ هـ ، ص ٤٨٠) ، ولا شك أنها من أعظم أسباب رضا الله تعالى ونيل البركة في الرزق، فقد روى عن حكيم بن حزام رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (البَيْعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَنْفَرَقَا، - أَوْ قَالَ: حَتَّى

بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَنْفَرَقَا، أَوْ قَالَ: حَتَّى يَنْفَرَقَا، فَإِنْ صَدَقَا وَبَيَّنَّا بُورِكَ لَهُمَا فِي بَيْعِهِمَا، وَإِنْ كَتَمَا وَكَذَبَا مُحِجَّتْ بَرَكَةُ بَيْعِهِمَا) (صحيح البخاري، ١٤٢٢ هـ ، ص ٥٨) . وللسلع المقلدة العديد من الأخطار كالآتي:

١/ انتشارها في الأسواق، والمجتمعات التجارية إلى درجة الإغراق؛ مما أدى إلى الإضرار بالتجار أصحاب المنتجات الأصلية من كساد بضاعتهم، وأضررت بالمنتجات الوطنية المطابقة للمقاييس والمواصفات، وكذلك بالاقتصاد الوطني (شرابي، ٢٠٠٨ م، ص ٢٣٠). كما أن وصف مكونات المواد المصنعة بأوصاف غير حقيقية من صور الخداع والغش. (عفانة ، ١٤٢٦ هـ ، ص ٤٣)
 ٢/ الجشع المادي من أصحاب السلع الأصلية، ورخص ثمن السلع المغشوشة، فإنه لا يغش إلا استعجالاً للربح الذي يأمله في تجارته، أو للنفاق الذي ينتظره في صناعته، أو ما أشبه ذلك. (الشاطبي، ١٤١٧ هـ، ص ٣٤٩)

٣/ تأثيرات ظاهرة التقليد على النواحي الصحية مثل نقل العديد من الأمراض المعدية للإنسان، والبيئية، فهي كثيرة (التوجيهي، ١٤٣١ هـ ، ص ٧١١)، قال الرسول صلى الله عليه وسلم: "مَنْ عَشَّ فَلَيْسَ مِنِّي". (صحيح مسلم، ١٤٢٢ هـ، ص ٩٩).

وبالإضافة إلى كثير من الأضرار التي تلحق بالمجتمع وأفراده، فبيع المواد الضارة بالصحة، والتي

يَنْقَرَقَا - فَإِنْ صَدَقَا وَبَيَّنَّا بُرُوكَ لَهُمَا فِي بَيْعِهِمَا، وَإِنْ كَتَمَا وَكَذَبَا مُحِقَّتْ بَرَكَةُ بَيْعِهِمَا) . (صحيح البخاري، ١٤٢٢ هـ ، ص ٥٨).

الحالة الثانية: أن تباع تلك البضائع للناس على أنها أصناف (ماركات) عالمية، وبمواصفات خاصة وليست مقلدة، وهي في حقيقة الأمر على غير تلك المواصفات، فهذا غش وكذب وأكل لأموال الناس بالباطل. (ابن نجيم، ١٤٢٠ هـ، ص ١٩٣، الصاوي، ١٣٩٠ هـ، ص ٨٨، الهيثمي ١٣٥٧ هـ، ص ٣٨٩، السيوطي، ١٤١٥ هـ، ص ٣٤)، وقد قال صلى الله عليه وسلم: (مَنْ غَشَّ فَلَيْسَ مِنِّي) (صحيح مسلم، ١٤٢٢ هـ، ص ٩٩). فإن كان الأمر كذلك فالواجب عليك أن تتوب إلى الله بالندم على ما فعلت وأن تمتنع عن الغش في المستقبل، وتطلب العفو ممن استطعت أن تصل إليهم ممن اشتروا منك السلعة على تلك الحال، وأن ترد إليهم فارق قيمة تلك السلع المبيعة إن طلبوا ذلك، أو يعيدوا السلعة وترد عليهم أموالهم، وإن تعذرت عليك معرفتهم، فتصدق عنهم بتلك الأموال إلى الفقراء والمساكين، فإن عثرت على أحد منهم فخير بين إمضاء الصدقة والأجر له، ودفع الفارق له ويكون الأجر للمتصدق به (المرداوي، ١٤٢٤ هـ ، ص ٤٠٢/٤٠٣). قال تعالى: " فَمَنْ تَابَ مِنْ بَعْدِ ظُلْمِهِ وَأَصْلَحَ فَإِنَّ اللَّهَ يَتُوبُ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ" (المائدة: ٣٩)، وقال تعالى: " فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ

فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ" (البقرة : ٢٧٥).

فالغش ببيع السلع غير الأصلية على أنها أصلية، فإن العمل فيها تعاون مع أهلها على الإثم والعدوان، وذلك منهى عنه؛ لقوله تعالى: " وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ" (المائدة: ٢)، وقال الرسول صلى الله عليه وسلم: " مَنْ اكْتَسَبَ مَا لَا مِنْ مَأْتَمٍ، فَوَصَلَ بِهِ رَحِمًا أَوْ تَصَدَّقَ بِهِ أَوْ أَنْفَقَهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ جُمِعَ ذَلِكَ جَمْعًا، فَقُذِفَ بِهِ فِي جَهَنَّمَ". (السجستاني ١٤٠٨ هـ، ص ١٤٢، حسن لغيره، الألباني، ١٤١٣ هـ، ص ١٤٨).

وذكر الماوردي أن المغشوش ضربان: ضرب يكون غشه لرداءة جنسه، فتركه المعاملة به لمن لا يعرفه إلا بعد إعلامه، لما فيه من الغرور والتدليس .

والضرب الثاني: ما كان غشه من غيره لا من جنسه كالفضة المختلطة بغيرها، فهذا على ضربين:

أحدهما: أن يكون قدر فضته معلوما، وجنس ما خالطه وغش به معروفا، قد اشتهرت حاله عند الكافة وعلمه الخاصة والعامة لا يختلف ضربه ولا يتناقض فضته، فالمعاملة به جائزة حاضرا بعينه وغائبا في الذمة.

والضرب الثاني: أن يكون قدر فضة مجهولا، فهذا على ضربين:

أحدهما: أن يكون ما خالط الفضة مقصودا له قيمة كالمس والنحاس.

والضرب الثاني: أن يكون مستهلكا لا قيمة له كالزئبق الزرنيخ، فإن كان مقصودا فعلى ضربين: أحدهما: أن تكون الفضة والغش غير ممتزجين. والثاني: أن يكون ممتزجين، فإن كانت الفضة غير ممازجة للغش من النحاس والمس وإنما الفضة على ظاهرها والمس في باطنها، فالمعاملة بها غير جائزة، لا معينة ولا في الذمة؛ لأن الفضة وإن شوهدت فالمقصود الآخر غير معلوم ولا مشاهد، كما لا تجوز المعاملة بالفضة المطلية بالذهب، لأن أحد مقصوديهما غير معلوم ولا مشاهد، وإن كانت الفضة ممازجة للغش من النحاس والمس لم تجز المعاملة بها في الذمة للجهل بها. (الماوردي، ١٤١٩ ص ٢٦٠).

إذن فاستيراد البضاعة المقلدة لأصناف (ماركات) عالمية إما أن تخبر المشتري بها وهو المشروع، وإما أن تباع تلك البضائع للناس على أنها أصناف (ماركات) عالمية وبمواصفات خاصة وليست مقلدة، وهذا بلا شك غش، والتعاون مع أهله تعاون على الإثم والعدوان (ابن نجيم، ١٤٢٠ هـ، ص ١٩٣، البُغا، ١٤١٣ هـ، ص ٤٤، ابن قدامة، ١٣٨٨ هـ، ص ٤٨٠).

المطلب الثاني: حكم شراء وبيع السلع المقلدة

وأثره في الفقه الإسلامي

إن التعدي علي الاسم أو العلامة التجارية حرام شرعاً؛ لأنهما حقان للشركة المختصة بهما. (عفاة ١٤٢٦ هـ، ص ٤٢)

فلا تجوز المتاجرة في مثل تلك المواد المقلدة، لئلا يكون شريكاً لأصحابها في الإثم وعوناً لهم على الباطل، كما أن كثيراً منها لا تراعى فيه الجودة وأسباب السلامة، فيضر الناس.

وبناء عليه فلا تجوز المتاجرة فيها ولو لمن يبين كونها تقليداً (عفاة، ١٤١١ هـ، ص ٢٤٥)، وقد نص أهل العلم على أن الآخذ من الغاصب أو السارق أو المعتدى مثلهم ما دام يعلم أنهم قد اعتدوا على حق غيرهم. (العيني، ١٤٢٠ هـ، ص ٣٢٠، المواق، ١٤١٦ هـ، ص ٣١٤، الهيتمي ١٣٥٧ هـ، ص ٣٦٦، ابن قدامة، ١٣٨٨ هـ، ص ٢١٨).

وتعتبر العلامة التجارية من الحقوق المملوكة لأصحابها، ولهم الحق في التصرف بها بأوجه التصرف المشروعة، وقد ورد في قرار المجمع الفقهي التابع لمنظمة التعاون الإسلامي (مجمع الفقه الإسلامي، ١٤٠٥ هـ) ما يلي:

أولاً: الاسم التجاري، والعنوان التجاري، والعلامة التجارية، والتأليف والاختراع أو الابتكار، هي حقوق خاصة لأصحابها، أصبح لها في العُرف المعاصر قيمة مالية معتبرة لتموّل الناس لها، وهذه الحقوق يعتد بها شرعاً، فلا يجوز الاعتداء عليها.

ثانياً: يجوز التصرف في الاسم التجاري أو العنوان التجاري أو العلامة التجارية، ونقل أيّ منها بعوض

الرُّورِ". (الحج : ٣٠). بل إن التزوير من أكبر كبائر الذنوب فعن أبي بكرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "أَلَا أُنَبِّئُكُمْ بِأَكْبَرِ الْكِبَائِرِ؟" ثَلَاثًا، قَالُوا: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: "الْإِشْرَاكُ بِاللَّهِ، وَعُقُوقُ الْوَالِدَيْنِ - وَجَلَسَ وَكَانَ مُتَكِنًا فَقَالَ - أَلَا وَقَوْلُ الرُّورِ"، قَالَ: فَمَا زَالَ يُكْرِرها حَتَّى قُلْنَا: لَيْتَهُ سَكَتَ". (صحيح البخاري، ١٤٢٢ هـ، ص ١٧٢).

(3) إن في تقليد العلامات التجارية إضراراً بمالكها، وهذا من المحرمات أيضاً، فقد ورد عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ، مَنْ ضَارَّ ضَارَّةَ اللَّهِ، وَمَنْ شَاقَّ شَاقَّ اللَّهِ عَلَيْهِ". (الحاكم، ١٩٩٠ م، ص ٦٦).

(4) كذلك فإن تقليد العلامات التجارية، يعتبر من باب أكل أموال الناس بالباطل (ابن عابدين، ١٤١٢ هـ، ص ٤٧، ابن الحاج، ١٤١٠ هـ)، ص ٥٨) كما قال الله تعالى: "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِّنْكُمْ". (النساء : ٢٩).

وصح في الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : "فَإِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ - قَالَ مُحَمَّدٌ وَأَحْسِبُهُ قَالَ - وَأَعْرَاضَكُمْ، عَلَيْكُمْ حَرَامٌ، كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا، فِي شَهْرِكُمْ هَذَا، أَلَا لِيُبَلِّغَ الشَّاهِدُ مِنْكُمْ الْغَائِبَ". (صحيح البخاري، ١٤٢٢ هـ، ص ٣٣).

مالي، إذا انتفى الغرر والتدليس والغش، باعتبار أن ذلك أصبح حقاً مالياً.

ثالثاً: بما أن العلامة التجارية من الحقوق المقررة شرعاً، فيمنع التعدي عليها بتقليدها وتزويرها، وغير ذلك من أشكال وصور التعدي، ويعتبر ذلك من الغش ومن التزوير ومن باب أكل أموال الناس بالباطل، وكل ذلك من المحرمات شرعاً (ابن عابدين، ١٤١٢ هـ، ص ٤٧، ابن رشد، ١٤٠٨ هـ، ص ١٠٠، النووي، ١٤١٢ هـ)، ص ١٠٤، البهوتي، ١٤١٤ هـ، ٢١٣) ويدل على ذلك:

(1) من المعلوم أن من قواعد المعاملات في الفقه الإسلامي تحريم الغش والخديعة (ابن نجيم، ١٤٢٠ هـ، ص ٣٨، ابن رشد ١٤٠٨ هـ، ص ١٠٠، النُّبَا، ١٤١٣ هـ، ص ٢٥، البهوتي، ١٤١٤ هـ، ٢١٣). وقد ورد في الحديث عن أبي هريرة رضي الله عنه أن الرسول صلى الله عليه وسلم مرَّ عَلَى صُبْرَةٍ طَعَامٍ فَأَدْخَلَ يَدَهُ فِيهَا، فَتَأَلَّتْ أَصَابِعُهُ بَلَلًا فَقَالَ: "مَا هَذَا يَا صَاحِبَ الطَّعَامِ؟" قَالَ أَصَابَتْهُ السَّمَاءُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: "أَفَلَا جَعَلْتَهُ فَوْقَ الطَّعَامِ كَي يَرَاهُ النَّاسُ، مَنْ غَشَّ فَلَيْسَ مِنِّي". (صحيح مسلم، ١٤٢٢ هـ، ص ٩٩).

(2) تقليد العلامات التجارية تزويرٌ وخداعٌ للناس، وهو محرم شرعاً (ابن عابدين، ١٤١٢ هـ، ص ٤٧، ابن الحاج، ١٤١٠ هـ)، ص ١٤٩، النووي، ١٤١٢ هـ)، ص ١٠٤، ابن قدامة، ١٣٨٨ هـ، ص ١٠٩)، قال الله تعالى: "واجْتَنِبُوا قَوْلَ

وورد في قرار المجمع الفقهي التابع لمنظمة التعاون الإسلامي (مجلس مجمع الفقه الإسلامي الدولي، ١٩٨٨م) ما يلي:

فإذا كان التقليد بحيث يكتب على هذه الشنط العلامة التجارية أو الاسم التجاري الخاص بتلك الماركات بغير إذن منها، فهذا تزوير واضح، وهو حرام شرعاً؛ لأنه تعد على حق الشركات في العلامة والاسم التجاريين، وهما حقان ماليان معتبران، فلا يجوز الاتجار أو شراء أو صنع الماركات المقلدة؛ لأنه مشاركة في الاعتداء، مالم تجزء الشركات صاحبة هذا الحق (عفانة ١٤٢٦ هـ، ص ٤٢)؛ لقوله تعالى: " يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ " (المائدة: ١)، وبيننا وبينهم قوانين تنظم التجارة الدولية، ومن بينها حماية العلامة التجارية والحقوق الفكرية عامة، وعصمة مال المسلم والكافر غير الحربي كعصمة دمه، وكما قال ﷺ: " لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ ". (الحاكم، ١٩٩٠ م، ص ٦٦)

أما المحاكاة، بأن أصنع أو أشتري بضاعة مشابهة للبضائع المعروفة وليست مطابقة لها تماماً، مع عدم وضع العلامة التجارية فهذا مما أجاز المعاصرون التعامل به.

وجاء في " فتاوى اللجنة الدائمة" (اللجنة الدائمة، ٢٠٠٠ م، ص ٧٣) (لا يجوز بيع تلك السلع المقلدة على أنها أصلية؛ ولا يجوز الاتجار بها ولا توزيعها على المحلات التجارية؛ لما في ذلك من غش المسلمين، والكذب والاحتيال عليهم، وقد حرم

رسول الله - صلى الله عليه وسلم - الغش بقوله: " مَنْ غَشَّ فَلَيْسَ مِنِّي " (صحيح مسلم، ١٤٢٢ هـ، ص ٩٩). ولما في ذلك من التعاون على الإثم والعدوان وأكل أموال الناس بالباطل، قال الله تعالى: " وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ " (المائدة: ٢) ، وقال تعالى: " وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ " (البقرة: ١٨٨)، ولما في ذلك أيضاً من الإضرار بمن يبيع السلع الأصلية غير المقلدة ومنافستهم بغير حق، وعلى ذلك فبيع تلك السلع دون إعلام المشتري بأنها مقلدة محرم وسبب لمحق البركة، قال - صلى الله عليه وسلم -: " الْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَقَرَّقَا، - أَوْ قَالَ: حَتَّى يَتَقَرَّقَا - فَإِنْ صَدَقَا وَبَيَّئَا بُورِكَ لَهُمَا فِي بَيْعِهِمَا، وَإِنْ كَتَمَا وَكَذَبَا مُحِقَتْ بَرَكَةُ بَيْعِهِمَا ". (صحيح البخاري، ١٤٢٢ هـ، ص ٥٨).

وعلى هذا فالاعتداء على العلامة التجارية أو الاسم التجاري الخاص بتلك الماركات بغير إذن من أصحابها، و تقليد العلامات التجارية حرام شرعاً.

أما إذا كانت المتاجرة بالسلع المقلدة بعلم الجهات المختصة، فبيعها والتجارة بها حلال، بشرط علم المشتري، وإما إن كانت تباع على أنها بضاعة أصلية، فهذا من التدليس والغش المحرم. (ابن نجيم، ١٤٢٠ هـ، ص ١٩٣، البُغَا، ١٤١٣ هـ، ص ٤٤، ابن قدامة، ١٣٨٨ هـ، ص ٤٨٠).

وإذا كان البائع يبيع البضائع المقلدة على أنها أصلية فلا يجوز له ذلك؛ لأن هذا من الغش والتدليس وأكل أموال الغير بالباطل، وأما المشتري فيجوز له أن

يشتريها؛ لأنه لم يظلم أحداً بذلك، ولم يفوت على صاحب السلعة الأصلية حقه. (ابن عابدين، ١٤١٢هـ، ص ٢٣٨)

جاء في البحر الرائق: (قال أبو حنيفة لا بأس ببيع المغشوش إذا بين وكان ظاهراً يرى وهو قول أبي يوسف، وقال في رجل معه فضة نحاس لا يبيعهها حتى يبين، وأرى أن للسلطان أن يكسرها لعلها تقع في أيدي من لا يبين وبشر في الإملاء عن أبي يوسف أكره للرجل أن يعطي الزيوف والنبهجة والمستوفة والمكحلة والبخارية، وإن بين ذلك وتجوز بها عند الأخذ من قبل أن إنفاقها ضرر على العوام، وما كان ضرراً عاماً فهو مكروه، وليس بمعصية ورضا هذين الحاضرين خوفاً من الوقوع في أيدي المدلسة على الجاهل، ومن التاجر الذي لا يتحرج قال وكل شيء لا يجوز فإنه ينبغي أن يقطع ويعاقب صاحبه إذا أنفقه وهو يعرفه). (ابن نجيم، ١٤٢٠هـ، ص ١٩٣)

وشرط جواز بيع المغشوش، ولو بعرض أن يباع لمن يكسره أو لا يغش به، بل يتصرف به بوجه جائز كتحلية أو تصفية أو غير ذلك، ولو قال لمن لا يغش به كان أخصر وأظهر في إفادة المراد. وكره بيعه لمن لا يؤمن أن يغش به بأن شك في غشه، وفسخ ممن يعلم أنه يغش به، فيجب رده على بائعه إلا أن يفوت بذهاب عينه أو بتعذر المشتري، فإن فات فهل يملكه أي يتجدد ملكه لثمن المغشوش فلا يجب أن يتصدق به، وإن ندب

له التصديق أو يتصدق وجوباً بالجميع أي جميع الثمن أو بالزائد على فرض بيعه ممن لا يغش به؛ لأنه إذا بيع ممن يغش يباع بأزيد أقوال أعدلها ثالثها. (ابن عرفة ١٤١٢هـ، ص ٤٣) وعلى هذا فيبيع البضائع المقلدة على أنها أصلية لا يجوز شرعاً، ويعتبر من الغش والتدليس وأكل أموال الغير بالباطل.

المطلب الثالث: حكم تصنيع السلع المقلدة وأثره في الفقه الإسلامي

جاء في قرار مجمع الفقه الإسلامي: (مجلس مجمع الفقه الإسلامي الدولي، ١٩٨٨ م) الاسم التجاري والعنوان التجاري والعلامة التجارية... هي حقوق لأصحابها أصبح لها في العرف المعاصر قيمة مالية معتبرة، لتمول الناس بها، وهذه الحقوق يعتد بها شرعاً. فلا يجوز الاعتداء عليها، ولا يرتفع منع هذا الانتحال ولو بينت لمن تبيعه إياه كونه تقليداً، أما ما وضعت عليه هذه الماركة المنتحلة من البضاعة، فإن كنت لم تبعه فإن عليك أن تنزعها قبل أن تبيعه، وما سبق بيعه منها فإن عليك تعويض الشركة عن الاعتداء على حقها أو طلب إبطالها منه، فإن تعذر إيصال الحق صرف ما يقابله في مصالح المسلمين العامة، ومنها توزيعه على الفقراء والمساكين، وأما خلط الأموال الناتجة عن بيع المقلد وغيره، فلا يضر.

قال تعالى: "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِّنْكُمْ وَلَا تَقْتُلُوا

أو ملكه بهبة أو صدقة من المغصوب منه، فليس له النقص. (ابن عرفة ١٤١٢ هـ، ص ١١، عlish، ١٤٠٩ هـ، ص ٤٥٧).

وبيع المالك المغصوب موقوف على إقرار الغاصب أو البرهان بعد إنكاره. (ابن نجيم، ١٤٢٠ هـ، ص ٧٥).

فإذا باعه ماله نظر إن قدر البائع على استرداده وتسليمه صح البيع، وإن عجز نظر إن باعه لمن لا يقدر على انتزاعه من الغاصب لم يصح قطعا، وإن باعه من قادر على انتزاعه فوجهان أصحهما يصح. والثاني: لا لأن البيع لا يقتضي تكليف المشتري تعب الانتزاع، وإن علم المشتري الحال فلا خيار له ولكن لو عجز من انتزاعه لضعف عرض له أو قوة عرضت للغاصب فله الخيار، وإن كان جاهلا حال العقد كونه مغصوبا فله الخيار. (النووي، ١٤١٢ هـ، ص ٢٨٥).

ولا يصح بيع شيء مغصوب لغير غاصبه إذا كان الغاصب لا تمضي عليه الأحكام أقر به أم لا اتفاقا، أو تأخذه الأحكام وأنكر الغصب وعليه بينة فيمنع؛ لأنه بيع ما فيه خصومة وهو غرر، فإن كان ممن تأخذه الأحكام وأقر به جاز بيعه لغيره إلا بيع المغصوب من غاصبه أي له فيجوز. (عlish، ١٤٠٩ هـ، ص ٤٥٧).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: (الأموال المغصوبة والمقبوضة بعقود لا تباح بالقبض إن عرفه المسلم: اجتنبه، فمن علمت أنه سرق مالا، أو

أنفسكم إن الله كان بكم رحيما" (النساء: ٢٩) فتقليد الماركات وعرضها في السوق بنفس اسم العلامة لبيعها دون إذن أصحابها أمر محرم شرعا. وقد شرع الإسلام حقوق الملكية التجارية، وجعل الاعتداء عليها بالتقليد، تزوير وخداع. (ابن عابدين، ١٤١٢ هـ، ص ٤٧، ابن رشد، ١٤٠٨ هـ، ص ١٠٠، النووي، ١٤١٢ هـ)، ص ١٠٤، البهوتي، ١٤١٤ هـ، ٢١٣).

المطلب الرابع: حكم شراء السلع مجهولة المصدر وأثره في الفقه الإسلامي

ويندرج تحته فرعان:

الفرع الأول: شراء السلع المغصوبة:

إن بيع المغصوب موقوف إن أقر به الغاصب تم البيع، ولزم، وإن جحد، وكان للمغصوب منه بينة عادلة فذلك الجواب، وإن لم يكن له بينة، ولم يسلمه حتى هلك انتقض البيع، وإن لم يكن للمغصوب منه بينة، ولم يسلمه حتى هلك انتقض البيع، وينبغي أن لا ينتقض البيع؛ لأن البيع وإن فات فقد أخلف بدلا، والمبيع إذا فات، وأخلف بدلا لا ينتقض البيع إلا أن يختار المشتري التتقص. (ابن نجيم، ١٤٢٠ هـ، ص ١٩٣، الزيلعي، ١٣١٣ هـ، ٤٤)

وللغاصب إذا باع المغصوب قبل ملكه من ربه، نقص بيع ما باعه أو وهبه أو أعتقه أو يوقفه إن ورثه من المغصوب منه؛ لانتقال ما كان لمورثه له لا إن اشتراه من المغصوب منه بعد أن باعه أي

من سرقها برفق ولين وحكمة ليرجع عن سرقة، فإن لم يرجع وأصر على جرمه، فعليه أن يبلغ الجهات المختصة بذلك ليأخذ الفاعل الجزاء المناسب لجرمه، ولرد الحق إلى صاحبه، وذلك من باب التعاون على البر والتقوى؛ ولأن في ذلك ردعا للظالم عن ظلمه، ونصرة له وللمظلوم. ولذلك ثبت في الحديث الذي رواه أنس رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (انْصُرْ أَهْلَكَ ظَالِمًا أَوْ مَظْلُومًا)، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَذَا نَنْصُرُهُ مَظْلُومًا، فَكَيْفَ نَنْصُرُهُ ظَالِمًا؟ قَالَ: (تَأْخُذُ فَوْقَ يَدَيْهِ). (صحيح البخاري، ١٤٢٢ هـ، ص ١٢٨). وعلى ذلك: فإن نصر الظالم برده عن ظلمه، واعتدائه، ونصر المظلوم بالسعي في رد حقه عليه، ومنع الظالم من تمكينه من إيذائه هو فرض كفاية، فإذا لم يوجد من يقوم بذلك بصفة رسمية، أو من هو أقوى منه في الأخذ على يد الظالم والعاصي لله، وردعه عن ظلمه وجرمه: تعين الأمر عليه حسب قدرته واستطاعته، مع الرفق واللين، وله الأجر والثواب على ذلك، إن شاء الله تعالى).

الفرع الثاني: شراء السلع المسروقة:

أن بيع المسروق منه، وهبته العين من السارق أو من غيره صحيح؟ والإتلاف فعل آخر فلا يظهر حكم المالية والتقوم حقا لله تعالى في هذا الفعل حتى يجب الضمان على المتلف، كما لو أتلفه غيره، وهذا؛ لأن العين باق على ملك صاحبه بعد القطع،

خانه في أمانته، أو غصبه فأخذه من المغصوب قهراً بغير حق: لم يجز لي أن أخذه منه، لا بطريق الهبة، ولا بطريق المعاوضة، ولا وفاء عن أجرة، ولا ثمن مبيع، ولا وفاء عن قرض، فإن هذا عين مال ذلك المظلوم). (ابن تيمية، ١٩٩٥ م، ص ٣٢٣).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية أيضاً: (وإن كان الذي معهم - أي: التتار - أو مع غيرهم أموال يعرف أنهم غصبوها من معصوم: فتلك لا يجوز اشتراؤها لمن يملكها، لكن إذا اشترت على طريق الاستنقاذ لتصرف في مصارفها الشرعية فتعاد إلى أصحابها إن أمكن، وإلا صرفت في مصالح المسلمين: جاز هذا). (ابن تيمية، ١٩٩٥ م، ص ٢٧٦).

وقال علماء اللجنة الدائمة للإفتاء (اللجنة الدائمة، ٢٠٠٠ م، ص ٨٢): (إذا تيقن الإنسان من كون السلعة المعروضة للبيع أنها مسروقة أو مغصوبة، أو أن من يعرضها لا يملكها ملكاً شرعياً، وليس وكيلاً في بيعها، فإنه يحرم عليه أن يشتريها؛ لما في شرائها من التعاون على الإثم والعدوان، وتقويت السلعة على صاحبها الحقيقي، ولما في ذلك من ظلم الناس وإقرار المنكر، ومشاركة صاحبها في الإثم، قال الله تعالى: " وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبَرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ " (المائدة: ٢) وعلى ذلك ينبغي لمن يعلم أن هذه السلعة مسروقة أو مغصوبة أن يقوم بمناصحة

فأما أن يكون أمانة أو مضمونا وكيف ما كان فهو مضمون بالإتلاف.

وجه رواية أبي يوسف - رحمه الله تعالى - أن الإتلاف إتمام للمقصود بالسرقة فكما لا تبقى المالية والتقوم حقا للعبد في أصل السرقة بعد القطع، فكذا فيما يكون إتماما للمقصود به بخلاف بيع المسروق منه وهبته، فإنه ليس بإتمام للمقصود بالسرقة بل هو تصرف آخر ابتداء، وروى هشام عن محمد - رحمهما الله تعالى - أن السارق لا يضمن في الحكم، فأما فيما بينه وبين الله تعالى يفتى بأداء الضمان؛ لأن المسروق منه قد لحقه النقصان والخسران من جهته بسبب هو متعد فيه، ولكن تعذر على القاضي القضاء بالضمان لما اعتبر المالية والتقوم في حق استيفاء القطع فلا يقضي بالضمان، ولكنه يفتي برفع النقصان والخسران الذي ألحق به فيما بينه وبين الله تعالى. (السرخسي، ١٤١٤ هـ، ص ١٥٩)

وإذا وهب المسروق منه العين المسروقة من السارق أو باعها منه لم يسقط القطع. سواء وهبها منه أو باعها، قبل أن يترافعا إلى الحاكم أو بعد أن يترافعا؛ فإنه لا يسقط القطع، إلا أنه إذا وهبها منه أو باعها منه بعد أن يترافعا إلى الحاكم. فلا يسقط القطع ويستوفيه الحاكم منه. وإذا وهبها منه أو باعها منه قبل أن يترافعا إلى الحاكم. فإن القطع لا يسقط، ولكن لا يمكن استيفاؤه منه؛ لأنه بالهبة والبيع قد سقطت مطالبته له، والإمام لا يقطع السارق إلا بمطالبة المسروق منه به، فإذا لم يكن من يطالب

بالقطع لم يكن استيفاء القطع. (العمراني، ١٤٢١ هـ، ص ٤٨٢)

وسئل الشيخ عبد العزيز بن باز - رحمه الله - (ابن باز، ١٤١٧ هـ، ص ٩١):

عُرِضَ عَلَيَّ سِلْعَةٌ اتَّضَحَ لِي أَنَّهَا مَسْرُوقَةٌ، غَيْرَ أَنَّ الَّذِي عَرَضَهَا عَلَيَّ لَمْ يَكُنْ هُوَ السَّارِقُ، وَإِنَّمَا اشْتَرَاهَا مِنْ شَخْصٍ آخَرَ اشْتَرَاهَا مِنَ السَّارِقِ، إِذَا اشْتَرَيْتَهَا مَعَ عِلْمِي بِذَلِكَ: فَهَلْ أَكُونُ آثِمًا، مَعَ أَنِّي لَا أَعْلَمُ صَاحِبَهَا الَّذِي سَرَقَتْ مِنْهُ؟

فأجاب: (الذي يظهر من الأدلة الشرعية: أنه لا يجوز لك شراؤها إذا اتضح لك أو غلب على ظنك أنها مسروقة؛ لقول الله سبحانه: "وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ" (المائدة: ٢)؛ ولأنك تعلم أو يغلب على ظنك أن البائع ليس مالكا لها شرعاً، ولا مأذوناً له شرعاً في بيعها، فكيف تعينه على ظلمه فتأخذ مال غيرك بغير حق، نعم إذا أمكن شراؤها للاستنقاذ وردها إلى مالكها: فلا بأس، إذا لم يتيسر أخذها بالقوة، وعقوبة الظالم، أما إذا أمكن أخذها بالقوة وعقوبة الظالم بعقوبته الشرعية: فهذا هو الواجب. وأما أخذك المال من والدك فلا حرج في ذلك؛ لأن من اختلط ماله، فكان فيه الحرام والحلال لا حرج من معاملته بالبيع والشراء والهبة والقرض ونحو ذلك، فقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يتعامل مع اليهود وهم أكلة الربا والمال الحرام. ولكن إذا كان المال الذي تأخذه من والدك هو نفس المال المسروق فإن هذا لا يحل لوالدك ولا لك. وأخيراً.. ينبغي

وبروز أسواق جديدة : إن تطور الأنظمة الحكومية، وكذا التطور السريع في الأنظمة الاجتماعية الثقافية لشعوب العالم، تدعهم مستويات تطور العولمة أدى إلى خلق، وبروز أسواق جديدة سواء في مجال الأعمال أو مجال الاستهلاك الواسع.

وبروز منتجات جديدة: إن تطور ارتفاع حصص المنتجات التامة ونصف التامة في التبادلات التجارية العالمية يفوق بكثير التطور في حصص المواد الأولية . ذلك أن المواد المصنعة بلغت 75 % من صادرات العالم، والتي لها قيمة إضافية عالية، أصبحت اليوم مستهدفة من طرف نشاط التقليد لارتفاع نسبة الربحية لهذه المنتجات. (شرابي، ٢٠٠٨ م، ص ٢٢٦، أمين، ٢٠٠٦ م، ص ٢٤).

المطلب الثاني: حلول مقترحة لمواجهة ظاهرة السلع المقلدة

يقترح لمواجهة ظاهرة السلع المقلدة بعض الحلول كالآتي:

- ١/ تغليظ العقوبات التي تقرها الشريعة الإسلامية (صقر، ٢٠٠١ م، ص ١٥٣) .
- ٢/ توعية المستهلكين عبر الندوات والإعلام.
- ٣/ الحد من الغش التجاري عبر ضبط أسعار السلع.
- ٤/ الابتعاد عن البضائع المقلدة للحفاظ على حياة الإنسان.
- ٥/ تطبيق وتفعيل الأنظمة، والقوانين التي تحد من الغش التجاري.

عليك نصح والدك بتحري الحلال وتجنب الحرام فإن كل جسم نبت من حرام فالنار أولى به). وعلى هذا فشراء البضائع المسروقة عن علم لا يجوز؛ لما فيه من الضرر على المالك، والتعاون على الإثم.

المبحث الرابع: أسباب انتشار السلع المقلدة، وحلول مقترحة لمواجهة ظاهرة السلع المقلدة.

ويندرج تحته مطلبان:

المطلب الأول: أسباب انتشار السلع المقلدة

إن واقع الأسواق يشير إلى محاصرة السلع المقلدة، ويعزو البعض أسباب نمو سوق البضائع المقلدة خلال السنوات الماضية إلى:

١/ ارتفاع المبيعات عبر الإنترنت والتقدم التكنولوجي. (شرابي، ٢٠٠٨ م، ص ٢٢٦، أمين، ٢٠٠٦ م، ص ٢٤).

٢/ غياب القيم، وقلة التشريعات التي تحمي المستهلك، وضعف الرادع الديني والقانوني.

٣/ ضعف وعي المستهلكين بخطورة هذه السلع، وضعف دور المؤسسات في الرقابة، بالإضافة إلى الجشع المادي وضعف الوازع الديني والقانوني. (الجوابي، ١٤٢١ هـ، ص ٨٧)

٤/ كثافة التجارة الدولية :خلال العشرينات الأخيرة سجلت التبادلات التجارية العالمية نسبة ارتفاع هامة جدا، بما في ذلك مستويات التبادل بالنسبة لنشاط التقليد.

الخاتمة

٩. شرع الإسلام حقوق الملكية التجارية، وجعل

الاعتداء عليها بالتقليد، تزوير وخداع.

١٠. شراء البضائع المسروقة عن علم لا يجوز؛

لما فيه من الضرر على المالك، والتعاون على الإثم.

١١. من الحلول المقترحة لمواجهة ظاهرة السلع

المقلدة تغليظ العقوبات التي تقرها الشريعة

الإسلامية، والحد من الغش التجاري عبر ضبط أسعار السلع.

١٢. هناك نوعين من الخطر في مسألة ترويج

البضائع المقلدة، مباشرة وغير مباشرة.

١٣. إن خطورة الغش التجاري والسلع المقلدة

تكلف الكثير، وقد تصل التكلفة إلى حياة الإنسان نفسه.

١٤. إن التعدي على حقوق الملكية الفكرية خرقاً

للقانون، والاتفاقيات الدولية ذات الصلة.

١٥. لا يجوز الاعتداء على العلامة التجارية أو

الاسم التجاري بغير إذن من أصحابها.

١٦. لا تجوز المتاجرة في المواد المقلدة، لئلا

يكون شريكاً لأصحابها في الإثم وعوناً لهم على الباطل.

١٧. تعتبر العلامة التجارية من الحقوق المملوكة

لأصحابها، ولهم الحق في التصرف بها بأوجه

التصرف المشروعة.

١. ولقد توصلت إلى العديد من النتائج كالاتي:

المخاطرة تعني الإقدام على الأمر، متوقعاً الكسب أو عدمه عبر انتهاز الفرص.

٢. التقليد هو عملية إعادة أو تزيف لمنتج أو

علامة أو براءة اختراع، دون تصريح، مما يلحق الضرر بالمالك.

٣. حرص الإسلام على أن تسير معاملات الناس

على أحسن منهاج؛ فلذا حرم الغش، والتدليس، والتغريب، والإسراف، والتقتير.

٤. من عيوب السلع المقلدة انتشار الغش التجاري

في الكثير من المنتجات على اختلافها؛ ولذا

وضع الفقهاء ضوابط للغش المحرم وهو أن يشتمل المبيع على وصف نقص لو علم به

المشتري امتنع عن شرائه.

٥. قرر الفقهاء أن الغش محرم في كل المعاملات،

خاصة التجارية معاملة؛ لما فيه من الكذب

والخداع، ولما يسببه من التشاحن والتناحر

٦. المطلوب شرعاً عند العقد الصدق والأمانة

وإخبار المشتري بحقيقة الأمر.

٧. قرر الفقهاء أن بيع البضائع المقلدة للناس على

أنها أصلية غشٌ وكذبٌ وأكلٌ لأموال الناس بالباطل.

٨. إن التعدي على الاسم أو العلامة التجارية حرام

شرعاً؛ لأنهما حقان للشركة المختصة بهما.

التوصيات: من أهمها:

١. التوعية الإعلامية للمستهلك بخطورة السلع المقلدة على أمنه، وصحته، وحياته.
٢. تفعيل دور الأجهزة الرقابية، وتقويتها، وتعزيزها.
٣. تفعيل الدور الدعوي نحو تحريم السلع المقلدة، وبيان خطورها، وحفظ الحقوق الفكرية.

فهرس المراجع والمصادر:

- ابن الحاج، أبو عبد الله محمد بن محمد بن محمد العبدري الفاسي المالكي، (١٤١٠ هـ)، المدخل. دار التراث.
- ابن باز، عبد العزيز بن عبد الله، (١٤١٧ هـ)، مجموع فتاوى العلامة عبد العزيز بن باز رحمه الله، أشرف على جمعه وطبعه: محمد بن سعد الشويعر.
- ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم، (١٤١٦ هـ)، مجموع الفتاوى، السعودية، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.
- ابن رشد، أبو الوليد محمد بن أحمد القرطبي، (١٤٠٨ هـ)، المقدمات الممهدات، ط ١، دار الغرب الإسلامي.
- ابن عابدين، محمد أمين بن عمر، (١٤١٢ هـ)، رد المحتار على الدر المختار، ط ٢، بيروت، دار الفكر.
- ابن عرفة الدسوقي، محمد بن أحمد، (١٤١٢ هـ)، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، دار الفكر.

- ابن قدامة، أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن محمد بن قدامة الجماعلي، (١٣٨٨ هـ)، المغني، مكتبة القاهرة.
- ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي، (١٤١٤ هـ)، لسان العرب، ط ٣، بيروت، دار صادر.
- ابن نجيم، زين الدين بن إبراهيم بن محمد، (١٤٢٠ هـ)، البحر الرائق شرح كنز الدقائق، ط ٢، دار الكتاب الإسلامي.
- ابن نجيم المصري، زين الدين، (١٤٢٠ هـ)، البحر الرائق شرح كنز الدقائق، ط ٢، دار الكتاب الإسلامي.
- الألباني، محمد ناصر الدين، (١٤١٣ هـ)، صحيح الترغيب والترهيب، ط ٥، الرياض، مكتبة المعارف.
- أمين، فروج محمد، (٢٠٠٨ م)، التقليد ودور تكنولوجيا المعلومات في حماية القنوات التسويقية دراسة تطبيقية لسوق مستحضرات التجميل و العطور. قسنطينة، جامعة منتوري - كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.
- البجيرمي، سليمان بن محمد بن عمر البُجَيْرِمِي المصري الشافعي، (١٣٦٩ هـ)، التجريد لنفع العبيد = حاشية البجيرمي على شرح المنهج (منهج الطلاب اختصره زكريا الأنصاري من منهاج الطالبين للنووي ثم شرحه في شرح منهج الطلاب)، مطبعة الحلبي.
- البخاري، محمد بن إسماعيل، (١٤٢٢ هـ)، الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله

خلاف، عبد الوهاب، (١٤١٤ هـ)، علم أصول
الفقه، ط ٨، مكتبة الدعوة .

الخُنْ، مصطفى، (١٤١٣ هـ)، الفقه المنهجي على
مذهب الإمام الشافعي رحمه الله تعالى. ط ٤،
دمشق، دار القلم.

الرازي، زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر
بن عبد القادر، (١٤٢٠ هـ)، مختار الصحاح، ط
٥، بيروت - صيدا، المكتبة العصرية - الدار
النموذجية.

راضية، لسود، (٢٠٠٩ م)، سلوك المستهلك اتجاه
المنتجات المقلد، قسنطينة، جامعة منتوري، كلية
العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.

الزبيدي، محمد بن محمد، (١٤١٤ هـ)، تاج
العروس من جواهر القاموس، دار الهداية.

الزيلعي، عثمان بن علي، (١٣١٣ هـ)، تبين
الحقائق شرح كنز الدقائق وحاشية الشلبي، ط ١،
القاهرة، المطبعة الكبرى الأميرية .

السرخسي، محمد بن أحمد بن أبي سهل شمس
الأئمة، (١٤١٤ هـ)، المبسوط، بيروت، دار
المعرفة.

السيوطي، مصطفى بن سعد بن عبده السيوطي،
١٤١٥ هـ، مطالب أولي النهى في شرح غاية
المنتهى، ط ٢، المكتب الإسلامي.

الشاطبي، إبراهيم بن موسى، (١٤١٧ هـ)، الموافقات،
ط ١، دار ابن عفان.

صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه = صحيح
البخاري، ط ١، دار طوق النجاة .

البُغَا، مصطفى وآخرون، (١٤١٣ هـ)، الفقه
المنهجي على مذهب الإمام الشافعي رحمه الله
تعالى، ط ٤، دار القلم، دمشق.

البهوتي، منصور بن يونس بن صلاح الدين ابن
حسن بن إدريس الحنبلي، (١٤١٤ هـ)، كشف
القناع عن متن الإقناع، دار الكتب العلمية.

البهوتي، منصور بن يونس، (١٤٢٤ هـ)، كشف
القناع عن متن الإقناع، دار الكتب العلمية.

التهانوي، محمد علي، موسوعة اصطلاحات العلوم
الإسلامية المعروف بكشاف اصطلاحات الفنون .

التويجري، محمد بن إبراهيم، (١٤٣١ هـ)، مختصر
الفقه الإسلامي في ضوء القرآن والسنة، ط ١١،
السعودية، دار أصداء المجتمع.

الجرجاني، علي بن محمد، (١٤٠٣ هـ)، التعريفات،
ط ١، بيروت - لبنان، دار الكتب العلمية.

الجوابي، محمد طاهر، (١٤٢١ هـ)، المجتمع
والأسرة في الإسلام، ط ٣، دار عالم الكتب.

الحاكم، أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن
محمد بن حمدويه بن نعيم بن الحكم الضبي
الطهماني، (١٤١١ هـ)، المستدرک على
الصحيحين، ط ١، بيروت، دار الكتب العلمية .

الحموي، محمد بن إبراهيم، (١٤٠٨ هـ)، تحرير
الأحكام في تدبير أهل الإسلام، ط ٣، قطر، دار
الثقافة.

- شرابي، عبد العزيز، (٢٠٠٨ م)، ظاهرة التقليد : المخاطر وطرق المكافحة، مجلة الاقتصاد والمجتمع.
- الصاوي، أبو العباس أحمد بن محمد الخلوتي، ١٣٩٠ هـ، بلغة السالك لأقرب المسالك المعروف بحاشية الصاوي على الشرح الصغير (الشرح الصغير هو شرح الشيخ الدردير لكتابه المسمى أقرب المسالك لمذهب الإمام مالك)، دار المعارف.
- صقر، شحاتة محمد، (٢٠٠١ م)، شريعة الله لا شريعة البشر، الإسكندرية، دار الخلفاء الراشدين، دار الفتح الإسلامي.
- الطبري، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، (١٤٢٠ هـ)، جامع البيان في تأويل القرآن، المحقق: أحمد محمد شاكر، ط ١، مؤسسة الرسالة.
- الطريقي، عبد الله بن إبراهيم، (١٤٢١ هـ)، مشكلة السرف في المجتمع المسلم وعلاجها في ضوء الإسلام، ط ١، السعودية، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد .
- عفانة ، حسام الدين، يسألونك، جامعة القدس.
- عفانة، حسام الدين بن موسى، (١٤٢٦ هـ)، فقه التاجر المسلم، ط ١، بيت المقدس، المكتبة العلمية ودار الطيب .
- عليش، محمد بن أحمد، (١٤٠٩ هـ)، منح الجليل شرح مختصر خليل، بيروت، دار الفكر - بيروت.
- العمراني ، يحيى بن أبي الخير، (١٤٢١ هـ)، البيان في مذهب الإمام الشافعي، ط ١، جدة، دار المنهاج.
- العيني، أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الحنفى بدر الدين، (١٤٢٠ هـ)، البناية شرح الهداية، ط ١، دار الكتب العلمية - بيروت، لبنان.
- غريب، محمود محمد، (١٤١٩ هـ)، سُلَّمُ أَخْلَاقِ النَّبَوَّةِ، ط ٢، القاهرة، دار القلم .
- الفاسي، محمد بن الحسن بن العربي، الحجوي، (١٤١٦ هـ)، الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي، ط ١، بيروت، دار الكتب العلمية .
- القرطبي، محمد بن أحمد بن رشد، (١٤٠٨ هـ)، المقدمات الممهداث، ط ١، دار الغرب الإسلامي.
- اللجنة الدائمة، (٢٠٠٠ م)، فتاوى اللجنة الدائمة، الرياض، جمع وترتيب: أحمد بن عبد الرزاق الدويش، رئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء .
- الماوردي، علي بن محمد بن محمد بن حبيب، (١٤١٩ هـ)، الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي وهو شرح مختصر المزني، ط ١، بيروت - لبنان، دار الكتب العلمية.
- مجلس مجمع الفقه الإسلامي الدولي، (١٩٨٨ م)، المنعقد في دورة مؤتمره الخامس بالكويت من ١ - ٦ جمادى الأولى ١٤٠٩ الموافق ١٠ - ١٥ كانون الأول (ديسمبر).

- المرداوي، علاء الدين علي بن سليمان، (١٤٢٤ هـ)، كتاب الفروع ومعه تصحيح الفروع، ط ١، مؤسسة الرسالة.
- مسلم، أبو الحسن بن الحجاج، (١٤٢٢ هـ)، المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، بيروت، دار إحياء التراث العربي.
- المقدسي، عبد الرحمن بن إبراهيم بن أحمد، (١٤٢٤ هـ)، العدة شرح العمدة، القاهرة، دار الحديث.
- المواق، محمد بن يوسف بن أبي القاسم بن يوسف العبدري الغرناطي، أبو عبد الله، (١٤١٦ هـ)، التاج والإكليل لمختصر خليل، ط ١، دار الكتب العلمية.
- النحلة، مروان، (٢٠١٠ م)، قياس وتحليل وإدارة المخاطر المالية.
- النووي، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف، (١٤١٢ هـ)، المجموع شرح المذهب ((مع تكملة السبكي والمطيعي))، دار الفكر.
- الهيتمي، أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي (١٣٥٧ هـ)، تحفة المحتاج في شرح المنهاج، المكتبة التجارية الكبرى بمصر لصاحبها مصطفى محمد.

" "Damage of counterfeit goods and their impact on Islamic jurisprudence "

Preparation/Dr . Gihan AL Taher Mohamed Abd-ALhalim
Assistant Professor at Northern Borders University
–Arar- Faculty of Education – Girls-Department of Islamic-Studies- Specialty

Abstract. The Islamic Sharia has recognized the rights of the consumer by providing a good product that is commensurate with his needs and demand, and in accordance with specifications and standards, whose implementation and monitoring is supervised by reliable and highly qualified competent authorities.

Islam has set rules and regulations that protect confidence and balance between the parties to trade. Market freedom in Islam is a freedom regulated by the rules of Sharia.

The spread of counterfeit goods causes a danger to humans, the environment and the economy in general, and the reason for their spread is a lack of awareness, a weak control role, and material greed.

I have seen the seriousness of the phenomenon of counterfeiting and its negative effects that threaten the economy; Because it includes lying, fraud, and consuming people's money unlawfully, and the health damages resulting from that, wasting money, and in the pursuit of security and safety for the Muslim community; The matter called for showing the jurisprudential rulings related to counterfeit goods, their dangers, and their negative effects on individuals and groups. That prompted me to research this topic.

The research aims, by using the descriptive and analytical approach, to explain the dangers of counterfeit goods, their effects, the reasons for the spread of counterfeit goods in society, its defects, and its dangers.

Key words: counterfeit goods, defects, risks, censorship.